العدد (4123) السنة الخامسة عشرة - الإثنين (29) كانون الثاني 2018
http://www.almadapaper.net Email: info@almadapaper.net

مقدمة حول الفلسفة البابلية

(٢-٣)

□ د. حسين الهنداوي

لئن كان جوهر السؤال الفلسفي واحداً على مدى العصور بالنسبة للعقل الإنساني، فإن الفيلسوف البابلي أو المصري أو الاغريقي القديم شأنه شأن الفيلسوف الوسيط أو المعاصر هو، وعلى حد سواء، "ابن عصره"، في ما يتعلق بطرق التعبير، وعليه، ولو توفر للواحد منهم نفس التراكم المعرفي والوسائل والتسهيلات العلمية ونفس حدود الحرية الذهنية التي لغيره، لما تميّز أو تفوق أحدهم عن الآخر من حيث علاقته بالفعل الفلسفي وبدافع تلك العلاقة الذي هو "حب الحكمة"، أي حب الفهم العقلي كتعبير عن وعي بعلاقة الذات بعالم الظواهر، إلاّ بالقدر الذي يتميّز أو يتفوق فيه مفكر قديم أو وسيط أو حديث في الشرق أو الغرب عن معاصريه ونظرائه زمانيا ومكانيا.

فالمسألة، إذن، تتعلق بخصوصية ومزايا الحيّز التأريخي الذي يتموضع فيه هذا المفكر أو ذاك. أي مسألة تطور وسائل التعبير المتاحة له من جهة، وتطور وتراكم الفكر الموجود أو الموروث من جهة أخرى، وليست أبداً مسألة "لا عقلانية" وسذاجة الفيلسوف البابلي أو المصري و"عقلانية" وعمق الفيلسوف الاغريقي أو الالماني. فـ"اللا عقلانية" هي مفهوم نسبي كـ "العقلانية" ذاتها: ما يبدو لي عقلانياً أو لا عقلانياً ليس بالضرورة كذلك، بل هو بالتأكيد ليس كذلك بالنسبة لمفكر عاش قبلنا بآلاف السنين، وافتقد المنجزات الهائلة التي وصلتنا والمنبثقة بفضل الانقلابات العلمية والتطورات التأريخية الهائلة على شتى الصُعد التي توفرت موضوعياً لـ"الفلاسفة" المعاصرين.

ومن هنا، نحن نعتقد أيضاً بوجود اكثر من وجهة نظر فلسفية في الفكر البابلي أو المصري تبعاً لمستوى بلوغ هذا أو ذاك منهم مرحلة الموقف الفلسفي الخالص المنفصل عن مجرد تمثل الطبيعة وترائياتها، الأمر الذي يعكس مديات الخصب الخاص بوعي كل منها، وابعاد تجرُبته الخاصة أو الذاتية مقارنة بمعاصريه، وليس بلوغ أو عدم بلوغ المفكر البابلي مرحلة الموقف الفلسفي الخالص. ولا أدري كيف يستطيع أحد الاعتراض على هذا التحديد مادمنا نعرف جيداً بوجود عدة "فلسفات" في عصر واحد، بما في ذلك العصران الاغريقي والوسيط وكذلك الحديث. وهي فلسفات، كالبراغماتية والماركسية والوجودية والوضعية المنطقية في عصرنا، تختلف كلياً في ما بينها في مجالي نظرية المعرفة وماهية الوجود الى درجة التناقض الجذري والشامل في المجالين أو أحدهما.

ليس صادقاً أيضاً ما هو سائد في بعض الأوساط الجامعية، كما لو كان حقيقة مطلقة، ومفاده أن ما يسمّى الفكر "الميثولوجي" (الاسطوري) سابق على الفكر "الثيولوجي" ("اللاهوتي") والأخير على الفكر العلمي في اطار هرمية تطورية واحدة. فحتى لو أخذنا بهذا الزعم الداروينـي الجذور، فإن هذا السبق لا يسمح مطلقاً أن نفصل بين أحدها والآخر فصلاً فعلياً مدمّراً لوحدتهما الموضوعية الثابتة، كما لا يسمح مطلقاً بالقول إن (الاسطورة) و(الدين)، كمفهومين دالين على عقيدة موحاة تقتضي التصديق بحقيقتها إيماناً، ومتضادين بالتالي مع الفلسفة التي تتطلب البرهنة على تلك الحقيقة بالأدلة العقلية. فهذا القول متهافت بالضرورة إذا طبقناه على المفكر العراقي أو المصري القديم، لاسيما اذا اخذنا بنظر الاعتبار المنجز النظري العقلاني الرفيع الذي حققه في مجالات علمية معقدة أخرى كالرياضيات والفلك خاصة.فالميثولوجيا أو الاسطورة (من اليونانية μυθολογία) تعني "قصة مقدسة" أو "قصة عن الآلهة" قامت الذاكرة الجماعية بتطويرها وتزيينها وحفظها، وتشير إلى مجموعة من تصورات فكرية (Myths) ذات عمق فلسفي يميزها عن الليجند (Legends) أي الخرافة أو الحكاية الشعبية، وبالاعتقاد بأنها حقيقية وخارقة، وتؤخذ مثل العلوم حالياً، كأمر مسلّم بمحتوياته وصدقه لتعريف العالم الإلهي أو لتفسير قضايا الوجود والا وجود كمادة الوجود وأصل وغاية عالم الظواهر أو ماهية نظام الكون أو خلق الإنسان عبر قصص ملحمية مقدّسة تكون شخوصها من الآلهة أو أنصاف الآلهة فيما يكون تواجد الإنسان فيها ثانوياً.

وفي كل الأحوال، لدينا من المعطيات ما يثبت أن مفهوم "المعجزة الاغريقية" في "انبثاق" الفلسفة مفهوم "ايديولوجي" لا أكثر ولا أقل وعلينا، دون تعصب وابتسار، تقديم إجابات جديدة على اسئلة قديمة جداً حول ذلك الفكر الفلسفي الذي اسميناه "البابلي" مجازاً وذلك لاعتبارنا الحقبة البابلية لحظته العليا والأخصب والأكثر توثيقاً حتى الآن. ففي مجال الفكر الديني والفلسفي على الأقل، ورغم نزوع حيوي ومتواصل نحو التعددية والتنوع وحتى الاختلاف والخصوصية، يبدو لنا المجموع العام للتراث الفكري الخاص ببلاد ما بين النهرين القديمة، أقرب الى أن يكون بمثابة وحدة كبرى واحدة في نسقها العام، برغم حقيقة وجود تمايزات داخلية في المفاهيم والرموز الرئيسة الخاصة بكل واحدة من الفترات أو المراحل الكبرى السومرية والأكدية والبابلية والآشورية والكلدانية، التي اقترن كل منها أيضاً بسيادة هذه أو تلك من الأسماء المقدسة أو اللغات أو النظم السياسية، فضلاً عن تغيّر العواصم والسلالات والشرائع.

فلقد ظلت النصوص الفكرية والدينية تشكل عامل توحيد تلقائياً، إذ غالباً ما يكون العديد منها لا سيما الكبيرة، مشتركاً في الأصل، وعادة ما يكون كل عهد سابق قد ساهم في تأسيس أو تأثيث ثقافة العهد الذي يليه وذلك خلال ٣٠٠٠ سنة من حضارة بلاد ما بين النهرين قبل الميلاد. لذا يبدو بديهياً القول إن، الثقافة السومرية التقليدية تجد امتدادات مهمة لمنجزاتها، نتيجة التواصل التأريخي والفكري الطبيعي المبكر وليس نتيجة الاقتباس، في الحضارة البابلية ومنها الى الآشورية أو الكلدانية التي انتشرت على مساحات كبيرة من بلاد الأناضول حاملة إليها بعد عام ١٧٠٠ ق.م، وعبرها الى بلاد الاغريق لاحقاً، أفكار ومعارف مهمة من ثقافة بلاد ما بين النهرين. وكذلك الحال بالنسبة لامتداداتها في سوريا الفينيقية خلال فترة العمارنة (القرن ١٤ ق.م)، وقبلها عند المصريين والعبريين أيضاً، كما يثبت ذلك التماثل المثير أحياناً في الأفكار والعقائد والأسماء بين نصوص التراث البابلي ونصوص العهد القديم كقصة الطوفان والعديد سواها.

وفي دراسة حديثة عن "الكتابة المسمارية ولسانياتها"، يرى أستاذ اللسانيات في جامعة مانشستر البريطانية، جون نيكنز، إن "الاكتشافات الأخيرة في مجال السومريات والرقم الطينية التي تم اكتشافها مؤخراً في موقع قريب من ديار بكر، جنوبي تركيا، تدلل على أن الخريطة الرافدينية القديمة كانت تمتد من جنوبي تركيا إلى شمالي مصر والجزيرة العربية وإيران.

ومع ذلك، لا يمكن حقاً القول إن، الفكر الفلسفي العراقي القديم قد عرف أو نشر كما ينبغي، وهناك جزئياً أسبابٌ موضوعية لذلك. فالعديد من الرقم الطينية لا تزال بحالة متشظية، كما لم يتم بعد اكتشاف نسخ منها تخدم في تكملة النواقص والفجوات فيها. وهناك سبب مهم آخر هو قلة المتخصصين باللغات، وبالتالي قلّة الإلمام بالمفردات وصعوبات أساسية في قواعد اللغة المسمارية. ما يعني أن جيلاً آخر من علماء التأريخ السومري البابلي سيقضي قبل أن يمكن تقديم الملاحم والأساطير والصفائح والتراتيل والشرائع القانونية وأدب الحكمة والاتفاقيات التعليمية الى القارئ بطريقة تمكّنه معها تقدير المستوى العالي للإبداع الأدبي والفكري لتلك الحقب.

بكلمة أخرى، إن من المؤكد لدينا أن هذا الفكر بعيد كل البعد عن تمثيل الفكر البابلي أو المصري الأكثر عبقرية نظراً لعداء الدولة التقليدي لمثل هذا الفكر في كل الحضارات. ففي مجتمع طبقي حاد التناقض كالمجتمع البابلي لا يمكن قطعاً أن نقتنع بأن الفكر الذي تعتمده أو تسمح به الدولة هو الفكر الأرقى أو الأكثر عمقاً، ناهيك عن كونه الفلسفي الحق، إنما نعتقد بأنه، كما في كل الحضارات الأخرى، لا يمثل إلاّ الفكر المؤدلج الى حد ما، والذي تستفيد منه الفئات السائدة لتبرير سيادتها على المجتمع.

من هنا اعتقادنا الجازم بأن ما وصلنا من الفلسفة البابلية، هو في الغالب قسمها الديني الرسمي وحده بل جزء منه فقط. أي أن ما وصلنا من ملاحم ومدوّنات السومريين والبابليين والأكديين والآشوريين، لا يمثّل إلاّ نزراً يسيراً من نصوصهم الفكرية والعقلية يكاد يقتصر على الجزء المكتشف لغاية الآن فقط، أي الذي سمحت به وحافظت عليه السلطات الرسمية أو الدينية للدولة والذي وجد في مقابر السلالات الحاكمة أو دواوينها ومكتباتها (مكتبة آشور بانيبال مثلاً) بصيغ ناقصة أو معدلة أو مزاد عليها، وهذا يفسر أن جميع الملاحم والتراتيل التي بلغتنا تتمحور حول تمجيد ديانات الملوك والعقائد الرسمية للدولة دون الفكر الفلسفي الحر والنقدي بالضرورة الذي قد نعثر عليه يوماً كما نتوقع بقوة.

والحال، من المؤكد أن الفكر الرسمي بعيد كل البعد عن تمثيل الفكر البابلي أو المصري الأكثر عبقرية نظراً لعداء الدولة التقليدي لمثل هذا الفكر في كل الحضارات. كما يدل على ذلك الصراع العنيف بين الآلهة العليا الحاكمة «الأنوناكي» والآلهة الدنيا العاملة «الأيكيكي» والمنتهي بانتصار الأولي الساحق على الثانية، لا يمكن قطعاً الاقتناع، بأن الفكر الذي تعتمده أو تسمح به الدولة هو الفكر الأرقى أو الأكثر عمقاً، ناهيك عن كونه الفلسفي النقدي التجريبي الحق إنما نعتقد بانه، كما في كل الحضارات الأخرى، لا يمثل إلا الفكر المؤدلج الى حد ما والذي تستفيد منه الفئات السائدة لتبرير سيادتها على المجتمع.

العلاقة بين المثقف والسياسي

(١)

مجريات الواقع

□ جاسم عاصي

كَثُر الحديث عن العلاقة بين الثقافي والسياسي، عبر الحوارات التي تجريها بعض الفضائيات التي يهمّها ترصين المسيرة الوطنية على أسس تمتلك الاعتبارات المبدئية. وكان مبدئياً أن يكون هذا الإجراء منطلقاً من مكمن مبدئي مجرد من الايديولوجيات واستحكامات السلطة. فقط الاحتكام إلى وطنية الإنسان العراقي على شتى مستويات وجوده المادي والوظيفي. ولم تكن تلك الآراء لتتضارب، بقدر ما تختلف في بعض المفاهيم ذات الصلة بخلفية المحاور. لكن في المحصلة النهائية تصبّ الآراء في معالجة مثل هذه الإشكالية التي - كما يبدو - أصبحت لازمة بسبب الإشكالية الكبرى في ما يخص العلاقة بين المثقف والسياسي.

وفي هذا لا يمكننا بطبيعة الحال، سوى أن نحتكم إلى طرح مفهوم (المثقف، السياسي، الثقافة، السياسة، السلطة). هذه المفردات دخلت في إشكالية بنيوية من منطلق الفهم الذاتي. فكان للسياسي أن لا يترجل عن صهوة فرسه. والثقافي يعتد بعقله الذي صاغ له الرؤى بعيدة المدى. لذا نجد أن الذي اضاف لكل هذا هو إشكالية استيعاب التغيير الذي حصل ما بعد ٢٠٠٣ . هل هو تحرير أم احتلال ؟ الإشكالية هنا تتشعب مردوداتها التبريرية. فالسياسي يحتكم إلى السلطة ومركز القرار والنمو على حساب الخاص والعام ويتشبث بالانتخابات والبرلمان وإن كانا لا يستوفيان شروط الديمقراطية، لأنهما خضعا للسبب والنتيجة. والثقافي خضع للتراكم المعرفي الواسع، وللخبرة الميدانية وكشوفات الرؤى المستدامة من مصادرها الفكرية. إذاً نحن سنبقى متواصلين ضمن هذه الإشكالية (العزلة الذاتية) التي لا تتحدد مساراتها ولا تُكسر أطرها وحدودها، لأنها أيضاً تخضع في الزمان إلى السبب والنتيجة. فالسياسي لا يغادر موقعه عن طيب خاطر، كموقف مبدئي، بل يتقاتل كي يعود ليراكم الخطأ. العلّة ليست في الإجراء الوطني (حرية، انتخابات، ممارسات ديمقراطية، أشكال طموحة لتأسيس دولة) كل هذا مستباح، ويشكّل واجهة لكل مناسبة سياسية وفعالية جماهيرية. غير أن المتحقق على صعيد الواقع غير هذا، إذا ما احتكمنا إلى النتائج المترتبة لصياغة مستقبل البلد.

نحن مستمرون في معالجة أخطاء الغير منذ دخول (داعش) أرض الوطن، وعلى عجالة قياسية. وفي الوقت نفسه نثير حالات جديدة لا تصب في مسألة التحرير على الاطلاق . وهي حالات كثيرة، لعل مسألة الاستفتاء واحدة منها، لأنها سحبتنا إلى مسألة خطيرة وتشعبات ما كان يجب تداولها في هذه المرحلة. كما وأننا نرتجل بعض الفعاليات كخلق القوانين وتعديل بعضها كقانون الأحوال الشخصية . كما لو أننا استنفدنا إقرار كل القوانين ذات الصلة بحياة الشعب ومستقبل الوطن. اعتقد أنها أتاحت الفرصة لفلول (داعش) لإعادة النظر في الأساليب الجديدة، بعد ضياع الأرض منها، وتبدد حلم تأسيس الدولة الإسلامية المزعومة. فداعش تنظيم يحتكم إلى العقل وإن كان خرافياً ومخرباً، فهو يستعين بالتاريخ العربي الإسلامي لتبرير أفعاله وإجراءاته الميدانية، يتوسل بالظواهر التي رافقت الفتوحات الإسلامية كالسبايا والغنائم مثلاً، وكيفية التعامل معها بتفاوت ميداني خاضع لتشكّل هذا القائد أو ذاك المُحارب. حيث أصبحت الصبيات من ممتلكات الغازي أو الفاتح، والممتلكات المادية غنائم يمكن توزيعها وضمّها إلى الملكية الخاصة وليست العامة. ولنرى كيف فكّر أولئك؟ وكيف أعاد هؤلاء صياغة سياقاتهم الجديدة، لا سيّما انتهاك جسد الأنثى، بتبرير كونها (ذمية) وهو مصطلح يمتاز بالخسّة ليس غير . إذ تسوغ المبادئ تلك إباحته، ليس بالزواج بـ(القاصر) بل بالانتهاك الجسدي الحيواني كما حصل لـ (نادية) الإيزيدية. وهي مثل من بين الانتهاكات التي لا تُحصى في سوق (النخاسة والجواري)؟!. والذي يُثير أكثر، تكرار هذا الفعل بتخريج قانوني أو شرعي خلال جواز تزويج الفتاة القاصر بعمر تسع سنوات؟! دون الرجوع إلى المبادئ الإسلامية الحقة في وجوب حصول المرأة على حقوقها في التعليم والعيش الكريم والاختيار الحر المبني على رؤى متمكنة وواقعية وإنسانية ومسؤولية تأسيس العائلة ورعاية أفرادها، لا وضعها ضمن دائرة أب ينتفي من عقله الوعي، ومتشبث بالمشرّع باعتباره وكيل الله في الأرض. إن السير في العماء، هو جزء من اشكالية العلاقة بين الثقافي والسياسي، طالما انتفى عنصر الحوار (وحاورهم بالتي هي أحسن).

إن وجود عناصر الادعاء بالمبادئ وتخطيء الآخر، واحدة من العقبات التي نمت ما بعد الاحتلال تماماً، فهي ظاهرة انوجدت وترعرعت وسط زمن ملتبس اختلطت فيه القيّم، واضمحل سند المبدأ والفكر النيّر، وترك ما ينمّي غياب الوعي الفردي والجمعي في ذمة الملالي والغيبيين، وطلاب المال والجاه والكارزما التي صنعناها كأصنام الجاهلية، وتعلقنا بها وفق عاطفة أججها العقل، حيث أصبحنا كما المصباح الذي يعمل بالبطارية، لا يُضيء إلاّ إذا تمّ شحنه. بمعنى لم تكن لدينا إرادة ذاتية لكي نُضيء، بل نتشبث في كوننا يمكن أن نكون مصدر إضاءة دون الحاجة إلى من يحاول خلق اللبس في العقل ومحو الإرادات الخالقة والمساهمة في بناء الحياة . نحن بحاجة إلى إنسان قوي يعترض بعد أن يحتكم إلى عقله، واعتراضه مبني على أسس عقلانية وليست غيبية. فالأسود مكتف بطبيعته اللونية، كذلك الأبيّض. يتوجب عدم خلط الألوان في لون ثالث مبتكر ومتماهي، يُثير البلبلة العقلية، ويقود إلى المتاهة العقلية. واجبنا أن نصوغ إنساناً ذا عقل نيّر وتفكير سليم، له دراية كافية بما يتخذه من إجراء. في مثل هذا يمكننا أن نجد إنساناً لا تنطلي عليه الأمور وتلتبس، فهو يفكر بعقله لا بعاطفته. حيث لا يُساق إلى المذبح بإرادة خفية، رائدها المصالح الفردية والحزبية والكتلوية. إننا نعيش محنة وجود حقيقي، فالأطراف التي تخلق الأزمات كُثر، والأساليب التي تنتهجها متعددة ومشتبكة عند العامة. الأمر الذي يخلق متوالية إجرائية تتوافق مع كل مرحلة. وهذا ما نلاحظه في واقع الحال، عبر الخلط المتوفر والذي بطبيعة الحال، له علاقة بالانتخابات الموعودة . ذلك بالاعتماد على خلق الأزمات حيث ينشغل الإنسان بما يدور. والحقيقة إن هذا الإنسان بعيد عن هذا، لأنه إمّا اتخذ موقفاً جراء الفشل المتواتر، أو أنه أصيب بالملل واكتفى بحماية ذاته من عاديات الزمن . فغداً يرمي همومه على غيره، مختاراً زاويته التي يأوي إليها مرغماً للتخلص من ضوضاء الواق ولبسه، بحكم الأسباب والنتائج التي خلقت لديه تراكماً سلبياً حقق له موقفاً سلبياً. أو أنه منتفع من المساهمة في مثل هذه الإشكالية دون اعتراض. منتفعاً بصورة مؤقتة مما تمنحه هذه الجهة أو تلك من مكاسب .

ما نريد أن نؤكده خلال هذا الطرح؛ أننا ضمن إشكالية صعبة، تتطلب الكثير من الزمن والجُهد والموازنة وحضور العقل، وعدم الانسياق وراء مكبرات الصوت، والجدل غير النافع. والانفعالات التي همّها إخافة الغير لا حواره بالمنطق . فالحجة ضعيفة والمداول خلق لها المبررات، لأنها استندت إلى الدين، وهو خط أحمر استفاد منه المدعي. إذ يصعب على الإنسان البسيط اختراق المحرم عليه، لأنه من اجتهاد النخبة، ومن إجراءات العقل. بينما الحقيقة أن ليس ثمة علاقة بين الدين وما يجري من مصادرة لحقوق الغير، والعمل على تفتيت وحدة البناء لشعيب آمن ووطن يتوفر في حاضرته الموضع الذي يؤمّن السلامة وتقديم أبسط أسس الحياة. فالمتسوّلون كُثر، بل لا يعدون، والذي يراقب باب منزله سوف يُحصي عدد الطرقات على صفيحه طلباً للحاجة، ويتأسف لما يشاهده من هدر للمال والعطاء (الحاتمي) في المناسبات الدينية دون مبرر أو حجة. في الوقت نفسه يمكننا العمل وبرأس عامر، بالمشاريع أن نؤسس بهذا المال مشروعاً يدر الأرباح ويُنسق المسعى لتلافي استفحال مثل هذه الظواهر في مجتمعنا، لأنها تشكل عاراً في تاريخ الشعوب. الجوع والتشرد وامتهان حرف تمس بكرامة الإنسان ظاهرة مقززة، وتشكّل ملمحاً يخص الأخلاق التاريخية إنْ صح التعبير، شأنها شأن بعض الأحداث في التاريخ القديم.

تحليل سايكوبولتيك

الهدف من الانتخابات البرلمانية في البلدان الديمقراطية هو إحداث التغيير، والتنافس فيها يكون قائماً على أساس جدية وواقعية البرامج التي تطرحها الأحزاب في تأمين أفضل الخدمات للناس، ورؤيتها في تحقيق الازدهار للوطن، مصحوبا بشرط آخر، هو وعي الناخب في اختيار المرشح باعتماده معيار الكفاءة والنزاهة.

والعجيب في بلد العجائب والغرائب، أن هذين الشرطين اللذين يضمنان تحقيق واقع أفضل للمواطن والوطن، هما خارج اهتمامات جحافل المرشحين لإنتخابات ٢٠١٨ التي تسجّل رقماً قياسياً عالمياً ببلوغها ٢٧ تحالفاً و١٤٣ حزباً في بلد لا يتعدى عدد الناخبين فيه العشرين مليوناً، في مفارقة أثارت دهشة كبار الساسة الأوربيين. ففي لقاء جمعني بمحلل سياسي أجنبي، أجاب (امبسبول- مستحيل) حين ذكرت له تلك الأرقام، واصفاً ما يجري أنه (كريزي.. خبال)!.

وخطورة المشكلة تكمن في أن انتخابات ٢٠١٨ ستأتي ببرلمان يواجه صعوبة في تأمين الأغلبية السياسية لتشتت أصوات الناخبين بين قوى دينية ووطنية وعلمانية توزعت على ١٤٣ حزباً و ٢٧ تحالفاً تمتد من أقصى اليمين الى أقصى اليسار، ما يعني أنها لن تأتي بحكومة قوية قادرة على معالجة قضايا معقدة يتصدرها الفساد والبطالة والبؤس الشعبي، وإعادة إعمار وطن تعرض الى خراب ودمار.

ويطرح واقع الحال اكثر من تساؤل :

- لماذا هذا التسابق المحموم للوصول الى البرلمان؟ هل الدافع هو خدمة الشعب والوطن أم طمع في المال وحب للسلطة والنفوذ؟
- لماذا حصلت تشتات وانشقاقات (غرائبية) في أحزاب اسلام سياسي انفردت بالسلطة والثروة، وفي تيارات وأحزاب مدنية كانت توحّدها إقامة دولة مؤسسات مدنية؟
- ولماذا حصلت تحالفات بين قوى علمانية وقوى دينية كانت تعد العلمانية (كفراً وإلحاداً)؟

الإجابة السياسية المتداولة تتحدد، بأن إسقاط النظام الدكتاتوري في العراق لم يحصل بثورة شعبية تقودها قوى وطنية أو انقلاب عسكري عراقي، بل حدث بتحالف دولي قادته أميركا، وإنها هي وبريطانيا رسمتا مسار العملية السياسية في العراق بمحاصصة طائفية قومية وفق مبدأ التثليث (شيعة، سنّة، كرد) الذي وضعه بريمر، وإن أميركا تريد أن يحكم العراق من يأتمر بأمرها.

وما يعنينا هنا، هو تحليل ظاهرة التسابق هذه من منظور علم النفس والاجتماع السياسي نوجزه في الآتي:

□ د. قاسم حسين صالح

انتخابات التسابق لوصول البرلمان

(٢-١)

عبر أربعة عشر عاماً في عقل رجل السلطة؟ وما موقف المواطن من نظام كهذا عاش فيه الخيبة والخذلان للزمن ذاته؟

صحيح أنّ العراقي اضطر الى أن ينهب وطنه، لكن هذا النهب في ظاهرة (الفرهود- التي حللناها سيكولوجيا) كان على صعيد المحرومين من العامّة، فيما المحتل الأميركي هو الذي قدح فكرة تصنيع فاسدين كبار. فالتقارير، الرسمية والصحفية، الصادرة من داخل اميركا تؤكد أن عدداً من الشركات الأميركية العاملة بالعراق، مارست ولا تزال عمليات فساد مالي كبيرة، لاسيما تلك المرتبطة بنائب الرئيس الأميركي دك تشيني. واذا كان بعض المسؤولين ورجال الأعمال العراقيين قد مارسوا فساداً مالياً، فإن المفسدين الأميركيين هم الذين علّموهم وجرؤهم على ممارسة عمليات فساد، ما كانوا ليجرأوا عليها بمفردهم.والمعطى السيكولوجي الذي أحدثه الاحتلال لدى عدد من المسؤولين والموظفين ورجال الأعمال العراقيين، إن لسان حال الواحد منهم صار يقول: "ما دام المحتل ينهب العراق وليس له من رادع.. فلماذا لا أنهب أنا وطني"!، والكارثة الأخلاقية أن بين الفاسدين الكبار رجال دين.. نجم عنها تبريرات سيكولوجية جعلت من ممارسة الفساد شطارة بعد أن كان العراقيون يعدونه خزياً.

والخلل الثاني، يتحدد بقانون انتخابات أتى، في كل دوراته، بأعضاء للبرلمان العراقي لم ينتخبهم الشعب. ففي برلمان (٢٠١٠) مثلاً، حصلت (١٥) شخصية فقط من مجموع (٣١٠) على القاسم الانتخابي، فيما الباقون تصدقت عليهم أصوات كياناتهم وجاءت بجهلة وطائفيين لا يفقهون أبجديات السياسة.. وأشاعت سيكولوجيا النفاق والانتهازية.

والخلل الثالث، يشخّص سيكولوجياً، بأن العملية السياسية في العراق مصابة بعقدة انتاج الأزمات، وإن إدمانها عليها أدّى الى انتاج عقل سياسي مبرمج على اختلاق أزمات على صعيد السلطة، وانتاج مواطن يائس على صعيد العامة يجد نفسه يعيش في محنة خلاصه منها بيد من صنعها.. ويرى أن يأسه مشروع لأن من صنعها عديم الضمير والأخلاق.

الحلقة المقبلة.. نقدم تحليلاً سيكولوجياً للناخبين العراقيين الذين يتوزعون بين المنتمين للأحزاب والمصلحيين والمتردّدين ومن اتخذ قرار المقاطعة.